

من الصحافة الإيرانية

مبادرة إيرانية لسلام اليمن تسحب ذرائع التدخل الأجنبي

اعتبر الكاتب الإيراني «محمد إبراهيم أنصاري لاري» أن قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالمبادرة لإرساء السلام في اليمن يمثل خطوة استراتيجية متقدمة لتكريس دور طهران الريادي في حقن دماء المسلمين، مؤكداً أن امتلاك إيران لعلاقات وثيقة مع حركة أنصار الله لا يعطل دور الوساطة، بل يحوله إلى رصيد قوة وضمانة حقيقية لإلزام الأطراف بأي تسوية قادمة وقطع الطريق أمام المخططات الخارجية الساعية لتعميق الانقسام في المنطقة.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «هم ميهن»، يوم الثلاثاء ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر، أن ما تعتبره بعض الدوائر الدولية انحيازاً هو في جوهره عنصر فاعلية لا غنى عنه، إذ تدرك الرياض وواشنطن قبل غيرهما استحالة تثبيت أي وقف لإطلاق النار دون حضور طهران وتوافقها، وهو ما يتيح لإيران تحويل أوراق قوتها الإقليمية إلى أدوات لصناعة السلام وتجاوز العثرات التي شهدتها العلاقات مع السعودية عقب الأحداث الأخيرة، انطلاقاً من إدراك البلدين لحتمية الحوار وتقادي القطيعة الشاملة. وتابع الكاتب: أن بناء الثقة الحقيقية بين الجيران يتطلب مبادرات وشجاعة ولمموسة تلامس جذور الأزمت، لافتاً إلى إمكانية تنسيق جهد دبلوماسي مشترك يجمع طهران ومسقط إلى جانب أنقرة وإسلام آباد، لصياغة مبادرة متوازنة تبدأ بوقف فوري للعمليات العسكرية، وحماية البنى التحتية، وتبادل الأسرى، تمهيداً لحوار يمني يمني جامع يحفظ وحدة اليمن وسيادته. ولفت أنصاري لاري إلى أن إنهاء الصراع في اليمن يخدم المصالح الاستراتيجية العليا لإيران، منها إلى أن استمرار المعارك يوفر ذرائع متجددة للنفق الاستعراضي لتبرير وجودها العسكري في المنطقة وممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية على طهران، ومحاولة تصوير الصراع كنزاع بين دول إسلامية بدلاً من كونه مواجهة مباشرة مع النفوذ الأميركي، وهو الفخ الذي طالما سعى أعداء الأمة لنصبه. واختتم الكاتب بالتأكيد على أن إيران التي خاضت حرباً مفروضة وخيرت مرارتها لتدرك أن المستقبل الوحيد من إراقة الدماء بين المسلمين هو العدو الخارجي المتربص، شدداً على أن تحرك الجمهورية الإسلامية الإيرانية لإصلاح ذات البين يجسد هويتها الأصيلة في الدفاع عن قضايا الأمة وتقديم يد الأخوة والسلام، تأكيداً لنهجها المبني وقطعاً للدابر الفتن والتدخلات الأجنبية في الإقليم.

معادلة هرمز الجديدة تُكرّس تفوّق طهران وتُربك واشنطن

رأى الدبلوماسي الإيراني السابق «كوروش أحمددي» أن السياسة الميدانية الجديدة التي تبنتها القوة البحرية التابعة لحرس الثورة الإسلامية في مضيق هرمز فرضت تحولاً استراتيجياً بارزاً في موازين القوى، مؤكداً أن المبادرة العسكرية لطهران وتساعد وتيرة استهداف السفن المخالفة كشفاً بوضوح عجز القوات الأميركية عن إبداء أي رد فعل، وأسقطا فاعلية محاولات الرد المعادي في مياه الخليج الفارسي.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «شرق»، يوم الثلاثاء ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر، أن هذا المسار الميداني جاء تطبيقاً عملياً لمقاربة «محاصرة الحصار» وإنشاء منطقة محظورة لردح السفن المتجاوزة، مشيراً إلى أن إجراءات الحرس لم تعد تقتصر على النطاق الضيق للمضيق، بل اتسعت لتشمل ملاحقة ومعاينة أي قطعة بحرية تسلك معابر غير مصرح بها في عموم المنطقة، وهو ما ترجمته الضربات الدقيقة والتحذيرات الصارمة بالتعامل مع أي سفينة تطفئ أجهزة التتبع بوصفها هدفاً فاعلياً. وتابع الكاتب: أن هذه الاستراتيجية انعكست مباشرة على حركة الإمدادات، حيث أقرّت التقارير الدولية بتراجع عبور ناقلات النفط عبر الممر الجنوبي بنسبة ٢٧٪ ووصول حركة الملاحه إلى أدنى مستوياتها، الأمر الذي أثار اضطراباً ملحوظاً في الأسواق العالمية تجل في صعود أسعار برنت إلى حدود ١٠٥ دولاراً للبرميل، بما يؤكد تحكم طهران الفعلي بأمن الطاقة ومساراتها. ولفت أحمددي إلى أن اقتصار السلوك الأميركي على مرافقة السفن وتقادي أي احتكاك عسكري مباشر يعكسان ما فاق حقيقياً لدى الرئيس الأميركي، الذي يخشى الانزلاق إلى مواجهة عسكرية واسعة ترفع أسعار الوقود وتضرب حظوظ حزبه في الاستحقاق الانتخابي.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن اقتدار طهران في إدارة المعركة البحرية كبتل الخيارات الأمريكية، مشدداً على أن محاولات واشنطن لتأمين حركة الشحن بتكاليف عسكرية باهظة تمثل استنزافاً غير قابل للاستمرار أمام ثبات القوات المسلحة الإيرانية وجاهزيتها العالية لحماية السيادة وإحباط مخططات الحصار.

استعراض «فيرفورد» يكشف مأزق الحلف الأطلسي أمام طهران

أكد الكاتب الإيراني «أمير عباس نوري» أن محاولات الدول الأوروبية التماهي مع المخططات العدوانية الأميركية ضد إيران تمثل مغامرة غير محسوبة العواقب، مشيراً إلى أن المدرسية البريطانية الأخيرة حول قاعدة فيرفورد والبيانات المنسقة الصادرة عن حلف شمال الأطلسي تندرج ضمن سيناريو مسبق لتبرير استخدام القواعد العسكرية في أوروبا لشن أي عدوان محتمل، في مسعى مكشوف لتعويض شلل القواعد الأميركية في المنطقة وفرض مبدئية جديدة.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «وطن امروز»، يوم الثلاثاء ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر، أن هذا التنسيق الغربي يعكس اعترافاً ضمناً بعجز واشنطن عن التحرك بغيرفدها بعد تعطيل قواعدها الإقليمية إثر حرب الأربعين يوماً المفرضة، مبيّناً أن اعتراف الأمين العام لحلف الناتو بمشاركة دول أوروبية بآلاف الطلعات الجوية المساندة للولايات المتحدة والكيان الصهيوني يفضح التورط المباشر لهذه الأطراف، ويكشف سعي الإدارة الأميركية لجعل أوروبا شريكاً في تحمل تكاليف المواجهة. وتابع الكاتب: أن محاولات وزير الخارجية الأمريكي لإضفاء طابع أيديولوجي وحضاري مزعوم على الصراع تستهدف ابتزاز القارة الأوروبية ودفعها لتسخير منشأتها العسكرية، مؤكداً أن هذه الحيل لن تمنح المعتدين أي حصانة أو تفوق في الميدان.

ولفت نوري إلى أن القوات المسلحة الإيرانية تمتلك الجاهزية والقدرات الصاروخية الدقيقة القادرة على استهداف أي قاعدة تنطلق منها التهديدات، سواء في غرب أوروبا أو في المحيط الهندي وقاعدة ديبغو غارسيا، مشدداً على أن التجارب السابقة أثبتت امتلاك طهران الإرادة الحازمة لترجمة تحذيراتها إلى ردع صارم ومباشر. واختم الكاتب بالتأكيد على أن مجاراة المغامرات الأميركية تمثل خطأ فادحاً يفتح على أوروبا جبهة استنزاف مدمرة تضاف إلى أزمتها المتصاعدة في أوكرانيا، محذراً القادة الأوروبيين من دفع أثمان باهظة لحسابات الرئيس الأميركي المتقلبة، ومشدداً على أن الاستعراضات البريطانية الراهنة لن تحجب حقيقة التخطيط الغربي أمام صلاية الموقف الإيراني واقتداره الدفاعي.

الوفاق/ في حين كان وزير الخزانة الأمريكي قد زعم سابقاً أن الاقتصاد الإيراني سيتعرض للانحياز خلال أسبوعين، حلّ الموعد المحدد؛ لكن الاقتصاد الإيراني ظلّ صامداً، تماماً كما أكد المسؤولون الاقتصاديون. فقبل ١٤ يوماً، تحدّث وزير الخزانة الأمريكي والمهندس الرئيسي للهجوم الاقتصادي على إيران، سكوت بيستن، بثقة عن انهيار الاقتصاد الإيراني، إلا أن هذا الادّعاء قوبل بردود فعل سريعة من المسؤولين السياسيين والاقتصاديين. وكان أول من ردّ على تصريحات بيستن هو رئيس مجلس الشورى الإسلامي محمد باقر قاليباف، الذي كتب على حسابه الشخصي في منصة «إكس»، موضحاً الوضع الهشّ الذي يواجهه بيستن: «إن الحكومة الأمريكية اقترعت في الماضي مبالغ كبيرة بأسعار باهظة اقترعت من الصفر، وقد حان الآن موعد سداد هذه القروض، وأصبحت الحكومة مضطرة إلى الاقتراض مجدداً بأسعار فائدة أعلى بكثير لتسديد ديونها السابقة». كما ذكّر قاليباف، في المنشور نفسه، بيستن بأن دور إيران في إبقاء مضيق هرمز مغلقاً والحفاظ على ارتفاع أسعار الطاقة، فضلاً عن تأثيرها في زيادة عوائد السندات، قد وضع وزارة الخزانة الأمريكية أمام أزمة متفاقمة، وزاد من حدة المشكلات التي يواجهها. وجاء الردّ التالي من وزير الاقتصاد الإيراني، علي مدني زاده، الذي علّق على تهديد بيستن بانهيار الاقتصاد الإيراني خلال أسبوعين: «منذ سنوات طويلة وهم يقولون إن الاقتصاد الإيراني سيتمدّ أو سينهار بعد أسبوعين أو شهر، ومن المؤكّد أن هذه الأمور لن تحدث، فاطمنوا». وأضاف: «إنهم يريدون إثارة الاضطرابات والقلق بين المواطنين، لفهمهم إلى التهافت على سوق العملات الأجنبية ورفع أسعار الصرف، وإلا فإن هذه التصريحات لا جدوى منها، ونحن أيضاً لن نسبح بحدوث ذلك». لكنّ الردّ الأكثر إثارة للاهتمام كان من محافظ البنك

المركزي، عبدالناصر همتي، الذي أكّد يوم الخميس الماضي (٨ أكتوبر ٢٠٢٦)، ردّاً على سؤال مراسل وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء: «قولوا للسيد بيستن إنه لم يتبقّ أمامه سوى ثلاثة أيام». وكان بيستن، الذي يستند إلى أربعة عقود من العمل في الأسواق المالية الكلية وأسواق العملات وأسعار الفائدة وتدفقات رؤوس الأموال، ينظر إلى نفسه ليس بوصفه وزيراً للخزانة فحسب، بل أيضاً باعتباره متداولاً ذا خبرة واسعة. وقد سبق له أن شارك في أحداث مثل «الأربعاء الأسود» للجنبة الإسترليني عام ١٩٩٢، والتحوّلات التي شهدها الين الياباني خلال تطبيق سياسات «آينوميكس» الاقتصادية. ومع ذلك، لم يتمكن هذه المرة من أخذ تعقيدات الاقتصاد الإيراني في الحسبان عند إجراء حساباته، وبقي توقعه بشأن انهيار الاقتصاد الإيراني، شأنه شأن ادعاءات الرئيس الأمريكي، مجرد وعد لم يتحقّق.

لماذا لا يمكن أن ينهار الاقتصاد الإيراني؟

يرى بعض الخبراء أن أسباب صمود الاقتصاد الإيراني، رغم تعرض البلاد لحربين مفروضتين خلال عام واحد، وتصادع ضغوط العقوبات وتشديد الحصار البحري، تعود إلى عدة عوامل، أهمها التكيف مع ظروف العقوبات على مدى نحو عقدين من الزمن. فعلى الرغم من أن العقوبات فرضت هذه المرة على نطاق واسع، وشملت طيفاً كبيراً من الأنشطة الاقتصادية، فإن الفاعلين الاقتصاديين الإيرانيين سبق لهم أن اختبروا طرق الالتفاف على هذه العقوبات. وهكذا، تمكّن الاقتصاد الإيراني، حتى خلال فترة الحصار البحري والحرب المفروضة، وفي ظل العقوبات التي طالت النقل الجوي أحياناً، من الحفاظ على شبكة تأمين السلع التي تحتاج إليها البلاد، ومواصله تزويد الأسواق بها. أمّا العامل الثاني في الصمود، فيتمثل في تنوع سلة الصادرات الإيرانية. فإيران

تمتلك مجموعة واسعة من الصناعات الإنتاجية، تشمل الصناعات الكبرى مثل الصلب والبتر وكيمويات، وصولاً إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وتتمتع بعض الشركات الصناعية الكبرى، ولا سيما العاملة في مجالات استخراج المعادن والفلزات، بإمكانية الحصول على الطاقة منخفضة التكلفة، الأمر الذي يعزز ربحيتها. وتشكّل البيانات المالية للشركات الصناعية الكبرى المنشورة على منظومة «كُدال» للإفصاح المالي دليلاً على ذلك. إضافة إلى ذلك، فإن امتلاك إيران أراضي شاسعة وخاصة تتيح إنتاج أنواع مختلفة من المحاصيل الزراعية، جعل البلاد مكنتية ذاتياً في تأمين جزء كبير من احتياجات العامة للمواطنين والسلع الأساسية، وخفّض اعتمادها على استيراد المنتجات الزراعية، بحيث يتم تأمين ٨٥ في المئة من احتياجات السلة المعيشية للمواطنين من خلال الإنتاج المحلي. ويتمثل العامل الرابع محل الودارت، وهي ميزة برزت بوضوح خلال الحصار البحري الأخير، إذ تمكّن المنتجون المحليون من طرح السلع التي تحتاج إليها البلاد في الأسواق بأسعار أقل، في حين كانت العديد من هذه السلع تُؤمّن في السابق عن طريق الاستيراد.

أمّا العامل الخامس، فيمكن البحث عنه في الميزة التي تتمتع بها إيران في تأمين احتياجاتها من الطاقة. فعلى الرغم من تعرض قطاع الطاقة في البلاد، ولا سيما قطاع الكهرباء، لأضرار خلال الحرب المفروضة، فإنه تمكّن خلال الأشهر القليلة الماضية من استعادة جزء من قدراته الإنتاجية المفقودة، وإدارة الاختلالات الناجمة عن ذلك باستخدام أساليب محلية.

سوق رأس المال في ذروة ازدهاره

خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما في العام الجاري، لم تقتصر التطورات على زيادة عدد الشركات المدرجة في البورصة والسوق الموازية، بل شملت

سلة إنتاج متنوعة وطاقة منخفضة التكلفة تحمي الأسواق المحلية فشل رهان الـ١٤ يوماً.. لماذا لم ينهر الاقتصاد الإيراني؟

أيضاً تنوع أدوات سوق رأس المال، بما فيها صناديق الاستثمار بالعملات الأجنبية، وصناديق الذهب والفضة، وصناديق الدخل الثابت، وصناديق المشاريع، والصناديق المختلطة (وهي صناديق تستثمر في مجالات متنوعة، بما فيها الإنتاج والمبيعات)، وشهادات إيداع السلع، وإمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية عبر بورصة الطاقة، وغيرها. وقد أسهمت هذه التطورات في تحويل سوق رأس المال الإيراني إلى إحدى أدوات تعزيز القوة الاقتصادية للبلاد. وارتفع عائد البورصة خلال العام الجاري، منذ بدايته وحتى الآن، إلى ٢/٥ ضعف مستواه السابق.

التأثيرات المزعومة لتصريحات بيستن في سوق العملات الأجنبية

مع ذلك، لا يمكن إنكار حقيقة أن هذه التصريحات تركت آثارها في الأسواق المرتبطة بالتطورات السياسية، وفي مقدمتها سوق العملات الأجنبية. فقد تزامنت تصريحات بيستن بشأن وعده بانهيار الاقتصاد الإيراني مع تراجع الإيرادات من العملات الأجنبية نتيجة انخفاض الصادرات، ما أدى إلى تسجيل قفزة في أسعار العملات الأجنبية خلال الأسبوعين الماضيين، حتى أن الأسعار، بحسب اعتقاد المراقبين، تجاوزت مستوياتها الحقيقية والأساسية. وهذه الظاهرة

سبق أن شهدها الاقتصاد الإيراني أيضاً، إذ إن القفزات التي سجلتها أسعار العملات الأجنبية في الاقتصاد الإيراني منذ أواخر عقد التسعينيات من التقويم الهجري الشمسي (أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين) وحتى الآن، كانت دائماً لأسباب سياسية. ويرى الخبراء الاقتصاديون أن الادّعاء بانهيار الاقتصاد الإيراني يشكل جزءاً من الحرب الإعلامية الأمريكية، وأن تحقّقه بعيد عن واقع الاقتصاد الإيراني، رغم الأضرار الناجمة عن العقوبات بالحرب. ويؤكد هؤلاء أن ما شهدته سوق العملات الأجنبية خلال الأيام الأخيرة كان في الحقيقة نتيجة التفاعل المتبادل والتأثير التراكمي لكل من التوقعات التضخمية والعجز التجاري ومعدل التضخم. ولهذا السبب، ينبغي المضي قدماً، أكثر من أي وقت مضى، نحو تقليص الاعتماد على الدولار وتنويع مسارات الصادرات الإيرانية ووجهاتها.

والحقيقة هي أن تقلبات أسعار الصرف والمشكلات الاقتصادية في إيران لا تعود إلى الضغوط الخارجية فحسب، بل تمتد جذورها أيضاً إلى أوجه الضعف في الإدارة الداخلية. وإيمان الحكومة في جانب تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، الاستفادة من الإمكانيات والصلاحيات القانونية للحد من آثار الضغوط الخارجية على الاقتصاد والأسواق.

على خطر «تحوّل الاستنزاف إلى وضع طبيعي»، كما يؤثر في اقتصاد المنطقة وأمن الطاقة وحسابات الأطراف الثالثة.

السيناريو الثالث: اتساع نطاق الحرب المباشرة والإقليمية

في هذا السيناريو، يمكن أن يؤدي فشل المفاوضات أو وقوع هجوم عسكري كبير إلى رفع مستوى المواجهة، ويفضي إلى هجمات مباشرة وأوسع نطاقاً. وفي مثل هذا الوضع، ترتابط جغرافياً وعملياً ألقاف ضيق هرمز والقواعد الأمريكية ومنشآت الطاقة في الخليج الفارسي والجهات الإقليمية. ولن تقتصر تداعيات ذلك على الجانب العسكري، بل قد تشمل اضطراب إمدادات الطاقة، وارتفاع أسعار النفط والغاز، وتزايد الضغوط على الملاحه البحرية، وامتداد المخاطر إلى العراق واليمن والخليج الفارسي والبحر الأحمر، فضلاً عن ارتفاع التكاليف التي يتحملها حلفاء الولايات المتحدة. وفي المقابل، يمكن أن يؤدي استمرار هذا الوضع إلى زيادة تكاليف الحرب الاقتصادية والسياسية أيضاً.

النتيجة

في المرحلة الراهنة، تشير المعطيات، بدلاً من ترجيح اختيار نهائي بين «التفاوض أو الحرب»، إلى استمرار الضغوط والدبلوماسية بالتوازي. فالولايات المتحدة تحافظ على ضغوطها الاقتصادية وتهديداتها العسكرية؛ لكن القنوات غير المباشرة ترفض إيران التفاوض؛ لكنها ربطته بترتيبات متبادلة ورفع جزء من الضغوط المفروضة عليها.

استمرار الاتصالات عبر الوسطاء. وفي ٣٠ سبتمبر/ أيلول، أكّدت إيران أنها تسلمت الردّ الرسمي الأمريكي على أحدث مقترحاتها، وهو مقترح ربط إعادة فتح مضيق هرمز برفع الحصار وتخفيف جزء من العقوبات.

السيناريوهات المحتملة

- **السيناريو الأول: اتفاق مؤقت ومحدود**
في هذا السيناريو، يركّز الطرفان على حزمة محدودة من التفاهات، من دون تسوية جميع الخلافات، ويمكن أن تشمل خفضاً نسبياً للعمليات العسكرية، وترتيبات لأمن الملاحه ومضيق هرمز، وبعض التخفيف للعقوبات، وآليات للرعاية النووية، واستئناف المفاوضات.
- **السيناريو الثاني: استمرار الاستنزاف والحرب المحدودة**
في هذا الوضع، لا يتوصّل إلى اتفاق نهائي، ولا تستمر الحرب الشاملة في الوقت نفسه، بل تتواصل العقوبات والضغوط على الملاحه والهجمات المحدودة وتحركات الأطراف الإقليمية. وقد يحول هذا النمط دون تجاوز عتبة الحرب الشاملة؛ لكنه ينطوي أيضاً

٦ بهمن صيادي
خبير في الشؤون الأمريكية

لم تعد حرب الولايات المتحدة ضد إيران خلال الولاية الرئاسية الثانية لدونالد ترامب مجرد تكرار لسياسة «الضغوط القصوى». فقد باتت الحرب المباشرة والعقوبات الاقتصادية والتهديد العسكري والضغط على مسارات الطاقة والمفاوضات غير المباشرة تندرج جميعها ضمن إطار واحد.

ومن هذا المنظور، تجمع استراتيجية واشنطن بين ممارسة الضغط الاقتصادي لاستنزاف قدرة طهران على اتخاذ القرار، والتهديد العسكري لزيادة كلفة المقاومة؛ غير أن تجربة الحرب أظهرت أن تحويل التفوق العسكري إلى نتيجة سياسية مستدامة أكثر تعقيداً من بدء العمليات العسكرية.

الضغط من أجل إبرام صفقة؛ والتهديد من أجل الإذعان

يقوم التحليل الذي نشره مركز السياسة الأمنية الأمريكي بشأن استراتيجية ترامب تجاه إيران، في ضوء تصريحات الرئيس الأمريكي الأخيرة، على تقدير مفاده أن أن تدفع طهران إلى قبول اتفاق جديد. وقد نشر المركز أيضاً مادته في إطار دراسة مواقف ترامب الأخيرة وإمكان إجراء مفاوضات جديدة.

وقد تجلّى هذا المنطق كذلك في تصريحات ترامب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. ففي ٢٢ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٦، قال إن هناك «حراكاً كبيراً» للتوصل إلى اتفاق مع إيران؛ لكنه هذّب في خطاب آخر بعد يوم واحد

بـ«تدمير» الجمهورية الإسلامية في حال فشل الدبلوماسية. واعتبر مركز أبحاث Statcraft بأن الموقف نموذجاً للترابط بين الضغط الاقتصادي والتهديد العسكري في سياسة واشنطن تجاه طهران. ويُفضي هذا النهج إلى تناقض استراتيجي؛ فالمفاوضات تزيد فرص التوصل إلى اتفاق عندما يشعر الطرف الآخر بوجود خيارات حقيقية، في حين أن التهديد بالتدمير قد يقوّض أجواء التفاوض. ومن ثم، فإنّ «الضغط من أجل التفاوض» و«التهديد من أجل الإذعان» لا يعزّز أحدهما الآخر بالضرورة.

الضغط الاقتصادي في مواجهة القدرات الاستراتيجية

تتمثل إحدى ركائز الحسابات الأمريكية في العقوبات، والضغط على صادرات النفط، وتقيد الشبكات المالية والتجارية الإيرانية. وقد زعم مقال تناول شبكات الالتفاف على العقوبات، استناداً إلى ادعاءات الحكومة والمؤسسات الأمريكية، أن شبكات نقل النفط الإيراني وأنشطة السفن وبعض أساليب التسوية المالية باتت تفرض تكاليف ومخاطر أكبر على الشركات التجارية. ولا ينبغي التعامل مع هذه الادعاءات بوصفها حقائق مستقلة عن النزاع، بل باعتبارها حججاً طرحها ناشرو المقال.

ومع ذلك، لا تقتصر قدرة إيران على الصمود على مؤشرات سعر الصرف أو حجم صادرات النفط. فقد أظهرت تجربة الحرب أن طهران لا تزال تمتلك قدرات كبيرة في مجالات الصواريخ والطائرات المسترّة والحرب الإلكترونية